“رهانات خفض الفائدة” تدفع الذهب نحو مستويات قياسية

9 سبتمبر، 2025

استقر الذهب قرب أعلى مستوى له على الإطلاق، اليوم ، ليقترب من مستوى مهم عند 3,600 دولار، مدعومًا بتوقعات متزايدة بخفض سعر الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذا الشهر عقب تقرير وظائف أضعف من المتوقع الأسبوع الماضي.

ارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 0.2% ليصل إلى 3,593.79 دولارًا للأونصة. وبلغ سعر السبائك أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3,599.89 دولارًا يوم الجمعة. وانخفضت عقود الذهب الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر بنسبة 0.5 % لتصل إلى 3,634 دولارًا.

وقال كايل رودا، محلل الأسواق المالية في كابيتال.كوم: “المحرك الرئيسي هو بيانات الوظائف الأمريكية والتوقعات الآن بإمكانية خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في سبتمبر. إنها فرصة ضئيلة، لكنها تمثل تحولاً جوهريًا عما كانت عليه قبل صدور أرقام الوظائف”.

وأضاف: “في الأساس جميع العوامل المواتية تدعم الذهب في الوقت الحالي، وعلى الرغم من صدمة التضخم هذا الأسبوع، سنشهد اختبارًا جيدًا لمستوى 3600 دولار.”

تراجع نمو الوظائف في الولايات المتحدة بشكل حاد في أغسطس، وارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات تقريبًا عند 4.3 %، مما يؤكد أن ظروف سوق العمل بدأت تتحسن، ويعزز احتمالية خفض سعر الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل.

ووضع المتداولون في الحسبان تمامًا خفضًا بمقدار 25 نقطة أساس هذا الشهر، مع احتمال بنسبة 8 % لخفض كبير بمقدار 50 نقطة أساس. ويُقلل انخفاض أسعار الفائدة من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة السبائك غير المُدرّة للعائد، ويُثقل كاهل الدولار، مما يجعل الذهب أرخص للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى.

ينتقل التركيز الآن إلى تقرير التضخم الأمريكي الصادر يوم الخميس، والذي قد يُقدم مزيدًا من الوضوح بشأن حجم الخفض المتوقع لسعر الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي.

ارتفعت أسعار السبائك بنسبة 37 % حتى الآن هذا العام، بعد أن سجلت ارتفاعًا بنسبة 27 % في عام 2024، مدفوعةً بضعف الدولار، وعمليات الشراء التي يقوم بها البنك المركزي، وتخفيف السياسة النقدية، وانتشار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي.

وأضاف البنك المركزي الصيني الذهب إلى احتياطياته في أغسطس، مواصلاً مشترياته من السبائك للشهر العاشر على التوالي. في غضون ذلك، رفع مضاربو الذهب صافي مراكزهم الطويلة بمقدار 20,740 عقدًا ليصل إلى 168,862 عقدًا في الأسبوع المنتهي في 2 سبتمبر.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار الذهب تقترب من مستويات قياسية، بينما اكتسبت رهانات خفض أسعار الفائدة الفيدرالية زخمًا. ارتفعت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة يوم الاثنين، حيث عزز تقرير الوظائف الأمريكي الضعيف التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في وقت مبكر من الأسبوع المقبل.

قفزت أسعار السبائك بأكثر من 4 % الأسبوع الماضي، وحققت مكاسب على مدار تسع جلسات من أصل عشر جلسات. منذ بداية العام، ارتفع سعر الذهب بنسبة تقارب 37 %، مدفوعًا بالطلب على الملاذ الآمن نتيجةً لسياسات الرئيس دونالد ترمب التجارية، والطلب القوي من البنوك المركزية، وخاصةً من الصين.

فيما تتزايد رهانات خفض أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي

الفيدرالي بعد بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة. وأظهرت أحدث بيانات الوظائف الأمريكية تباطؤًا ملحوظًا في نمو التوظيف وارتفاعًا في معدل البطالة إلى 4.3 %، مما عزز التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي سيُجري خفضًا لأسعار الفائدة في اجتماعه في سبتمبر.

ويُقلل انخفاض أسعار الفائدة من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأصول غير المُدرّة للعائد مثل الذهب، كما يُضعف الدولار، مما يجعل المعدن الأصفر أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

انخفضت العقود الآجلة لمؤشر الدولار الأمريكي، الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات الرئيسية، بشكل أكبر يوم الاثنين بعد الخسائر الحادة التي مُنيت بها في أعقاب بيانات الوظائف يوم الجمعة.

ويترقب مراقبو السوق الآن تقرير التضخم الأمريكي المُرتقب يوم الخميس، والذي قد يُؤثر بشكل أكبر على توقعات سياسة الاحتياطي الفيدرالي ومسار الذهب.

وفي أسواق المعادن الأخرى، انخفض سعر الفضة الفوري بنسبة 0.1 % ليصل إلى 40.92 دولارًا للأونصة. بينما ارتفع البلاتين بنسبة 1.5 % ليصل إلى 1,393.27 دولارًا، وارتفع البلاديوم بنسبة 1.2 % ليصل إلى 1,123.20 دولارًا.

واتجهت أسعار المعادن النفيسة الأخرى نحو الارتفاع يوم الاثنين، حيث ارتفعت العقود الآجلة للبلاتين بنسبة 1.6 % لتصل إلى 1,410.05 دولار للأونصة، بينما ارتفعت العقود الآجلة للفضة بنسبة 0.8 % لتصل إلى 41.873 دولار للأونصة، وهو أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2011، وهو قريب من أعلى مستوى لها الأسبوع الماضي.

وارتفعت العقود الآجلة للنحاس القياسي في بورصة لندن للمعادن بنسبة 0.2 % لتصل إلى 9,902.00 دولار للطن، بينما ارتفعت العقود الآجلة للنحاس الأمريكي بنسبة 0.2 % لتصل إلى 4.56 دولار للرطل.

وأظهرت بيانات من الصين، أكبر مستورد للنحاس في العالم، أن نمو صادرات البلاد تباطأ في أغسطس مع تلاشي الزخم الذي أشعلته الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين. كما تباطأت واردات الصين مقارنة بالشهر الماضي، مما يُبرز استمرار تباطؤ الطلب المحلي.

في بورصات الأسهم العالمية، ارتفعت الأسهم الأوروبية يوم الاثنين في بداية قوية لأسبوع حافل بالأحداث، ومن المرجح أن تهيمن عليه حالة عدم اليقين السياسي في فرنسا، والتي من شبه المؤكد أنها ستبدأ في التطلع إلى رئيس الوزراء الخامس لفرنسا خلال ثلاث سنوات.

ومن المتوقع أن يخسر رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا بايرو تصويتًا بحجب الثقة في وقت لاحق من يوم الاثنين، في وقتٍ يُكافح فيه ثاني أكبر اقتصاد في القارة الأوروبية لكبح جماح ديونه. كما تواجه فرنسا أولى مراجعاتها العديدة للتصنيف الائتماني في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.21 % ليصل إلى 550.37 نقطة، مع ارتفاع مؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 0.22 %. وعلى الرغم من أن اليوم قد بدأ للتو بمكاسب، إلا أن أداء الأسهم الفرنسية كان دون أداء مؤشر ستوكس حتى الآن هذا العام، متأثرةً بارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل التي بلغت أعلى مستوياتها في عدة سنوات، نتيجةً للمخاوف بشأن الإنفاق المالي المُغذّى بالديون.

وقال إيبيك أوزكارديسكايا، كبير المحللين في بنك سويسكوت: "نعتقد أن الأسهم الفرنسية ستظل تحت الضغط، وكذلك السندات". وأضاف: "لكننا نعتقد أن مخاطر العدوى محدودة، وبالتالي، فإن الأسواق الأوروبية التي ستتأثر بحالة عدم اليقين في فرنسا ستتعافى بسرعة".

وقادت أسهم البنوك القطاعات إلى الارتفاع بارتفاع يقارب 1 %، معوضةً بعض خسائر الأسبوع الماضي بعد أن عززت بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في وقت لاحق من هذا الشهر.

ارتفعت أسهم النفط والغاز الأوروبية، بنسبة 0.8 %، مُقتفية أثر ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية بنسبة 1.6 %. وتفوقت احتمالات فرض عقوبات إضافية على الخام الروسي بعد إضراب ليلي في أوكرانيا على زيادة الإنتاج المُخطط لها من قِبل أوبك+.

وجاء ارتفاع الأسهم الأوروبية مع تزايد آمال خفض أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي؛ بينما تظل السياسة الفرنسية في دائرة الضوء. ارتفعت الأسهم الأوروبية يوم الاثنين بعد أن عززت بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة التوقعات بخفض أسعار الفائدة في سبتمبر، على الرغم من أن حالة عدم اليقين السياسي في فرنسا من المرجح أن تحد من المكاسب.

تشير مؤشرات تباطؤ الاقتصاد الأمريكي إلى ثقة الأسواق الكبيرة في أن الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل خلال اجتماعه يومي 16 و17 سبتمبر.

وتواجه فرنسا ضغوطًا حادة لإصلاح أوضاعها المالية، حيث بلغ عجز العام الماضي ضعف الحد الأقصى للناتج الاقتصادي الذي حدده الاتحاد الأوروبي والبالغ 3 % تقريبًا، لكن من غير المرجح أن يحصل مشروع قانون ميزانية بايرو على الأغلبية.